الراصد

شؤون دولية

2016/05/22م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

دلالات تصويت البرلمان التركي على رفع الحصانة.....3

المسألة الدينية في سياسة واشنطن الخارجية.....5

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

دلالات تصويت البرلمان التركي على رفع الحصانة

محمد زاهد جول الخليج أونلاين 2016\5\22

بعد أكثر من ثلاثة أشهر والساحة البرلمانية والسياسية والشعبية التركية منشغلة بمسألة رفع الحصانة عن نواب أتراك يوجد في حقهم مذكرات لدى القضاء التركي، وافق برلمان تركيا يوم الجمعة 20/05/2016 على مشروع قانون إسقاط الحصانة من المحاكمة عن النواب، في تغيير دستوري له ما بعده من تأثيرات يتمنى الشعب التركي أن تكون إيجابية ولصالح تركيا، بينما يتمنى من يخشون العدل أن تكون لصالحهم فقط، وهؤلاء السلبيون لا يمكن إطلاق وصف المعارضة التركية عليهم كما يخطىء البعض؛ لأن قرار التعديل الدستوري برفع الحصانة ما كان له أن يكون قراراً بدون أصوات المعارضة البرلمانية، وبالأخص أصوات حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري، فهما الحزبان اللذان حسما أن يكون إقرار التعديل الدستوري من خلال البرلمان وليس من خلال الاستفتاء كما توقع البعض، ممّا يتطلب توضيح بعض النقاط.

1 . يملك حزب العدالة والتنمية 316 نائباً في مجلس النواب التركي اليوم، ولو صوت جميعهم مع القرار لما تم تمرير القرار بأصواتهم فقط؛ لأن رئيس البرلمان إسماعيل كهرمان أعلن أن التصويت أجري بالاقتراع السري ونال تأييد 376 نائباً من أصل 550؛ أي ما يزيد عن ثلثي الأعضاء؛ ممّا سمح بتبنيه مباشرة، وهذا زيادة عن أصوات حزب العدالة والتنمية كاملة، فهناك ستون صوتاً من خارج حزب العدالة والتنمية على الأقل، وعندما صوت حزب الحركة القومية مع القرار في المرة الأولى يوم الثلاثاء 17/5/2016 ولم يصوت نواب حزب الشعب الجمهوري لم يتم إقرار التعديل الدستوري، حيث نال التصويت 347، ممّا يؤكد أن نواب حزب الشعب الجمهوري قد شاركوا في إقرار هذا التعديل، والحزب الوحيد المحتمل أن لا يكون نوابه قد صوتوا للقرار هو حزب الشعوب الديمقراطي، أي أن إقرار التعديل الدستوري قد تم من ثلاثة أحزاب من بين أربعة أحزاب، أحدها الحزب الحاكم واثنان من أحزاب المعارضة، ومن عارض التعديل هو حزب الشعوب الديمقراطي فقط، وليس أحزاب المعارضة.

2 . أن حزب الشعوب الديمقراطي هو صاحب الدعوة الأولى لهذا التعديل؛ لأن مقترح حزب العدالة والتنمية كان أن يتم حصر رفع الحصانة عن النواب المتهمين بتأييد العمليات الإرهابية التي تضرب البلاد، ومن يثبت عليهم ذلك، فجاء اقتراح حزب الشعوب الديمقراطي بتحدي اقتراح حزب العدالة والتنمية، بأن يكون رفع الحصانة البرلمانية عن كل النواب ومن كل الأحزاب الذين عليهم مذكرات قضائية، وكان في ظن حزب الشعوب الديمقراطي أنه بذلك ينجي نوابه من المساءلة القانونية وهم يدافعون عن الإرهابيين، وراح حزب الشعب الجمهوري إلى تأييد اقتراح حزب الشعوب الديمقراطي، بحكم التحالف المريب بينهما منذ منتصف عام 2013، مع حليفهم الثالث في الربيبة الموصوف بالكيان الموازي، الذي يتلقى أوامره من بنسلفانيا بأمريكا.

ولكن حزب العدالة والتنمية قبل التحدي ووافق على الاقتراح الذي تقدم به حزب الشعوب الديمقراطي وأيده حزب الشعب الجمهوري، وتقدم باقتراح تعديل الدستور لرفع الحصانة البرلمانية عن كل النواب الذي يوجد بحقهم مذكرات قضائية مهما كان حزبهم وعددهم، بما فيهم نواب حزب العدالة والتنمية، وهو ما قلب الطاولة على صلاح الدين ديمرطاش وكمال كلجدار أوغلو فكلاهما سترفع الحصانة البرلمانية عنهما بعد إقرار هذا التعديل الدستوري من رئيس الجمهورية، وهذا يؤكد أن القرار لا علاقة له بدعوى استعداء حزب العدالة والتنمية القضاء أو البرلمان ضد حزب الشعوب الديمقراطي أو ضد نوابه أو ضد الأكراد الأتراك كما يحلو للمربين أن يتحدثوا، فالمسألة دستورية برلمانية في هذه المرحلة، وسوف تنتقل إلى القضاء والمحاكم في المرحلة التالية؛ لأن محاكمة هؤلاء النواب بغض النظر عن أحزابهم لا تتم محاسبتهم من قبل لجان البرلمان، طالما أن القضاء التركي العادل يطلبهم بمذكرات رسمية وقانونية.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA Center For Studies & Strategies

3 . لا يوجد في هذا التعديل الدستوري أي استهداف لحزب بعينه، ولا لقومية معينة، وليس ضد الحريات العامة، ولا ضد حرية التعبير، كما يحلو لبعض الأصوات القادمة من أوروبا أو أمريكا أو غيرها أن تغرد خارج القضية التركية، فالأوروبيون لا يفكرون بالمشكلة الأمنية التركية ولا بالإرهاب الذي قتل المئات في تركيا ولا يزال يقتلهم يومياً، ويصدرون أحكامهم وهم لا يشعرون بمآسي الشعب التركي وآلامه، بينما لما تعرضت باريس لقليل من الإرهاب وقف الأتراك إلى جانبهم وكذلك في بروكسل وغيرها، فلماذا حرام على الأتراك أن يضعوا من القوانين ما يحمي مجتمعهم ومواطنيهم من الارهاب، وحلال على فرنسا وغيرها أن تعلن أنها في حالة حرب وتضع البلاد في حالة طوارئ قصوى لمقتل العشرات؟

هذا لا يقلل من مآسي الإرهاب في أوروبا ولكن ازدواجية المعايير الأوروبية أصبحت مكروهة جداً لدى الشعب التركي، فما تتعرض له تركيا من عمليات إرهابية على أيدي التنظيمات الإرهابية مثل داعش وحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، وتهريب الأسلحة إلى تركيا، ونقلها إلى الإرهابيين على أيدي نواب أتراك، أو بمساعدتهم وتأييدهم، بحسب التهم الموجهة لبعضهم، كل ذلك أعمال إرهابية، من حق الشعب التركي وبرلمانه وحكومته المطالبة بمحاكته، وتحويله للقضاء العادل، للسلطة القضائية وحدها حق محاكمته، والمحاكم هي من ترسل من تثبت عليهم التهم القضائية إلى العقوبة التي يستحقونها، فبعض المطالبات القضائية على مخالفة إشارة مرور مثلاً.

4 . لا شك أن مثل هذا الإقرار الدستوري قد يثير بعض المشاكل في المرحلة الأولية داخل تركيا وخارجها؛ بسبب محاولة البعض استثمارها في زيارة التوتر الاجتماعي بين الإثنيات التركية وبالأخص مع أبناء الإثنية الكردية، وهذه مغالطة يكررها بعض وسائل الإعلام الداخلي والخارجي، بان المستهدف في هذا التعديل الدستوري هو التمثيل الكردي في البرلمان، وأنه يتم العمل لإخراجهم من البرلمان والعملية السياسية، بدوافع استبدادية وتسلطية وقمعية، ويتم تصوير الأكراد كضحايا في هذه المرحلة السياسية من حكم حزب العدالة والتنمية، ويتم ربطها مع الدعوة إلى تعديلات دستورية على النظام السياسي في تركيا، وجعله نظاماً رئاسياً من قبل الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية، وما صاحب ذلك من تغيرات على مستوى رئاسة الحزب والحكومة مع استقالة أحمد داود أوغلو المرتقبة.

هذا الربط الهلامي يزيد من غباشية المشهد السياسي، فلا علاقة بين التعديل في رفع الحصانة البرلمانية عن النواب الذي أقره البرلمان التركي، وبين التعديل على الدستور بخصوص النظام الرئاسي الذي يسعى له حزب العدالة والتنمية وحكومته القادمة، فالتعديل برفع الحصانة يعالج مسألة أمنية تواجه الشعب التركي، فلا يوجد شعب يوافق أن يكون من نوابه في البرلمان من يدافعون عن الإرهاب الذي يقتل أبناءه المدنيين والعسكريين على حد سواء، فالشعب التركي شاهد العمليات الإرهابية وهي تستهدف الحافلات في الطرق العامة وتقتل السياح الأجانب، وتقتل الأطفال والنساء في المنتزهات، وتهاجم الدوريات العسكرية وتقتل الجنود الأتراك كل يوم، فهل يوافق أن يكون من أعضاء مجلس الأمة التركي الكبير من يؤيد هذه العمليات الإرهابية أو يساعد على تنفيذها، أو من لا يندد بها.

أما قضية تعديل النظام الرئاسي فمن حق حزب الشعوب الديمقراطي أو حزب الشعب الجمهوري أن يكون معارضاً لها، ولكن بالطرق القانونية وليس بالتهديد بسفك الدماء في الشوارع، كما صدر ذلك عن رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كلجدار أوغلو، ولا بتأييد مهاجمة معسكرات الجيش، ولا بتشجيع مهاجمة المقرات الحكومية المدنية والعامة، ولا حجة لإخراج نواب معارضين للنظام الرئاسي من مجلس النواب حتى لا يكونوا في معارضة تعديل الدستور للنظام الرئاسي؛ لأن تعديل النظام الرئاسي سيتم من خلال البرلمان وبنفس الإعداد، وإلا تحول الأمر إلى الاستفتاء الشعبي، فلا رابط بين الأمرين من الناحية الدستورية، ولا من ناحية المعارضة الحزبية أيضاً، وإلا لما صوت نواب حزب الشعب الجمهوري على إقرار التعديل الدستوري برفع الحصانة عن النواب أصلاً.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

مع العلم أيضاً أن ليس كل نائب تم رفع الحصانة عنه فهو مدان من قبل القضاء مباشرة، بل لا بد أن تتم محاكمته بعدالة ومن تثبت براءته سيبقى في مجلس النواب، ومن تثبت إدانته سوف يتم التعامل معه وفق الدستور التركي، إن كانت درجة الإدانة توجب السجن أو الغرامة المالية أو غيرها.

وفي كل الحالات فالأمر لا علاقة له بتهمة دكتاتورية الرئيس، أو أن حزب العدالة والتنمية وحكومته قد تغولت أو هيمنت على البرلمان وأفقدته حريته وتمثيله للشعب التركي؛ لأن النواب (376) الذين صوتوا على التعديل يمثلون 68.34% من البرلمان التركي، فهل هؤلاء النواب يمثلون شعباً آخر غير الشعب التركي، ولا يمكن القول أيضاً إن هؤلاء النواب يمثلون الإثنية التركية وليس الكردية؛ لأن حزب العدالة والتنمية يمثل الأكراد في تركيا أكثر ممّا يمثله حزب الشعوب الديمقراطي، وفي المقابل نصف نواب حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان هم من الإثنية التركية وليسوا أكراداً أيضاً، فمعزوفة الصراع القومي أو اضطهاد الأكراد في تركيا لا يتقبلها الشعب التركي، فلا يوجد منصب سياسي أو أمني أو عسكري يمنع منه الأكراد أو غيرهم من أبناء القوميات التركية.

وليس صحيحاً أن رفع الحصانة ستزيد العنف، أو أنها تخنق الديمقراطية في تركيا، بل ستوفر للشعب التركي القناعة بأن هذا البرلمان يمثله ويدافع عنه، أما من يهرب من النواب إلى خارج البلاد بسبب هذا التعديل الدستوري فهو دليل إدانة على نفسه، فقد هرب "فيصل ساري يلدز" النائب عن حزب الشعوب الديمقراطي في ولاية شرناق، و"طوبى هزير" النائبة عن الحزب ذاته في ولاية "فان"، إلى أوروبا، قبل صدور القرار بساعات، ولكن ذلك لا يعفيهم من المثول أمام المحاكمة ولو غيابياً، وفيصل ساري متهم بنقل أسلحة للإرهابيين؛ أي هو شريك لهم في قتل أبرياء من الشعب التركي، ويريد أن يحتمي بالحصانة البرلمانية، وهذا ما لا يقبله شعب ولا قانون، ولا حقوق إنسان، لا في تركيا ولا في أوروبا ولا غيرها.

المسألة الدينية في سياسة واشنطن الخارجية

ميرسي كيو　　الاتحاد　　2016\5\22

أجريت لقاءً مع «روبرت هيفنير»، المدير السابق للمعهد الثقافي والديني والعلاقات الدولية CURA وأستاذ علوم الإنسان والثقافة في جامعة بوسطن، الذي ألّف ما يربو على 18 كتاباً جامعياً في مجالات اختصاصه. وكان السؤال الأول الذي طرحته عليه يتعلق بالدور الذي يلعبه الدين في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وأشار في إجابته عنه إلى أن تلك السياسة تتأثر بشكل كبير بدور رجال الدين، ووفقاً لأساليب معقدة ومتشابكة. وفي عام 1998، تأسست اللجنة النيابية المنبثقة عن الكونجرس تحت اسم «هيئة الولايات المتحدة للحرية الدينية العالمية»، التي تركزت توصياتها على إعطاء مسألة الحريات الدينية ما يكفي من الاهتمام في السياسة الخارجية الأميركية. وتتألف «الهيئة» من مسؤولين من الحزبين «الديمقراطي» و«الجمهوري»، ويتم اختيار أعضائها من طرف الرئيس بعد التشاور مع القيادات العليا في الحزبين. وهي تعمل على جمع التقارير الواردة إليها من سفارات الولايات المتحدة، وتعيد تحريرها ونشر ملخصات عنها سنوياً. ولقد أثارت هذه الملخصات ذات مرة مشكلة مع مسؤولين كبار في وزارة الخارجية عندما أعلن بعض أعضاء السلك الدبلوماسي بأن الاهتمام بالحرية الدينية لا بد أن يتوازن مع قائمة من الحقوق والمصالح الأخرى. وبالإضافة لهذه التركيبة الحكومية الرسمية، فلقد تبيّن أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتأثر بشكل كبير باللوبيات والمنظمات غير الحكومية من التي يضع بعضها المصالح الدينية في مقدمة الاهتمام.

وحول سؤال يتعلق بأبرز ثلاثة توجهات «للإسلام المتطرف» في آسيا، أشار «هيفنير» إلى أن التوجّه الأول هو الذي يمثله تنظيم «داعش» بعد أن تمكن من تأسيس شبكة من النشطاء ووظف بعض المصادر الإعلامية لخدمة أهدافه في آسيا، وكان أكثرها خطورة هي تلك التي تعمل في آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية. وستواصل هذه الشبكة تنفيذ هجمات شبيهة بتلك

Center for Arabian Gulf Studies
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

التي شهدتها جاكارتا في شهر يناير 2016. ويتعلق التوجه الثاني بتغلغل الإسلام المتطرف في شرق وشمال شرق آسيا على الرغم من أنه سيكون ذا تأثير أضعف مما هو في وسط وجنوب القارة. وفي حقيقة الأمر، تقدم بلدان مثل إندونيسيا أمثلة واضحة حول طريقة الجمع بين الإجراءات الأمنية الفعالة من جهة، والتعامل السياسي مع المجتمع الإسلامي على المدى الأوسع من جهة ثانية، وبما يملأ الفراغ الذي يحاول كل من تنظيمي «داعش» و«القاعدة» استغلاله لإثارة الخلاف والشقاق بين هذه الأطراف. ويتعلق التوجه الثالث والأكثر وضوحاً في أن التطرف الإسلامي، وبعد أن انهار مشروع الدولة المزعومة الذي تبناه تنظيم «داعش» في العراق وسوريا، فسوف يتحتم على آسيا أن تولي أقصى الاهتمام للمقاتلين الجهاديين العائدين إليها. ونحن نتذكر كيف أن عملية مشابهة حدثت في أفغانستان بعد انسحاب الروس وتطلب الأمر عدة سنوات لاحتواء المتطرفين الإسلاميين العائدين إلى أوطانهم. وربما يمتد هذا التحدي الذي يواجه آسيا لفترة مماثلة.

وحول الأمور التي ينبغي على الرئيس المقبل للولايات المتحدة أن يفهمها حق فهمها فيما يتعلق بالرموز والدلالات الدينية التي يجب الانتباه إليها في الخطاب الاستراتيجي، يرى «هيفنير» أن التحدي الأكبر الذي سيواجه الرئيس المقبل يتعلق بالنجاح في عدم التعرض للرموز الدينية بشكل عام، وأن يواجه التطرف الإسلامي بأسلوب يضمن عدم استثارة غضب المجتمع الإسلامي العالمي على أميركا وحلفائها وأصدقائها. وعلى الرئيس المقبل أن يُظهرمن المهارة والشجاعة الخطابية ما يكفي لاحتواء الضرر الناتج عن مواقف السياسيين الذين لا يتورعون عن الجهر بعدائهم للمسلمين في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

وأشار «هيفنير» إلى أن المشكلة الكبرى تكمن في أن الولايات المتحدة لا تستند إلى نهج محدد لمعالجة التطرف الديني.

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies